الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية
بيروت - لبنان

د. وديع حداد

دور التربية في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

سلسلة : "دراسة حالات"
رقم 1

تمهيد

يندرج نشر هذه السلسلة من المؤلفات في إطار تعزيز الإعداد والتدريب والإعلام في المنطقة. وتتوجه هذه السلسلة بالدرجة الأولى إلى صانعي القرارات، وإلى الإداريين والباحثين المعنيين بمشكلات التخطيط عموما، وبالإصلاحات البنيوية والمؤسسية على وجه الخصوص.

والحال أن التخطيط التربوي قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. فلقد اتخذ مزيداً من الاتساع وطوّر استراتيجيات جديدة سواء في داخل النظام أو في خارجه.

إن الحاجة إلى استكشاف المستقبل، وإلى التجديد والتجويد تمرّ اليوم بعدد من الشروط المسبقة، نذكر من بينها توسيع الجدل العام، وتعزيز المشاركة، وتنمية المعلومات. إنها شروط أساسية لتحسين عملية اتخاذ القرارات، ولصياغة سياسات تربوية ناجعة والاضطلاع بمسؤولية أكبر في وضعها موضع التنفيذ.
ويعطي **وديع د. حداد** لبنان كنموذج ليظهر لنا دور النظام التربوي والتحديّات التي يواجهها في عمليّة إعادة أعمار البلاد وتساعده في ذلك خبرته الطويلة في مجال التنمية.

أودّ أن أشكره على هذه المساهمة الفعّالة التي تحثنا جميعا على التبصّر والتفكير في الأولويّات والاستراتيجيات التي ينبغي وضعها في ظروف مماثلة.

قاسم بن صالح
مدير مكتب اليونسكو الإقليمي

المؤلف

يشغل **وديع حدّاد** حالياً منصب الأمين العام المساعد للبنك الدولي في واشنطن. وقد تولى في السابق مناصب عدّة نذكر من بينها منصب الأمين العام التنفيذي للجنة المكلفة تنظيم المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع" الذي عقد في جومتين عام 1990، ومنصب رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء في الجمهورية اللبنانية. وقد صدرت له مؤلفات عدة.

يمكن إعادة نشر أو ترجمة هذا النص جزئيا أو كليا شرط ذكر المصدر.

إن الآراء المعبّر عنها في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة موقف اليونسكو أو الدول الأعضاء فيها ولا تتضمن أي التزام من جانب المنظمة.

صدر عن **مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس)**

بيروت ، لبنان، أيار/ مايو 1997.

المحتويات

صفحة

I. **التحديات التي يواجهها لبنان** 1

II. **دور التربية في معالجة التحديات التي يواجهها لبنان** 2

1) التنمية الاقتصادية 3
2) دور التربية في التنمية الاجتماعية 6
3) دور التربية في حماية البيئة 8

III. **المدلولات للتربية وأنظمة التدريب** 8

1) تقوية التعلم الابتدائي والثانوي 8
2) تشجيع التدريب على المهارات وفي المؤسسات 9
3) تأمين المعارف والمهارات والتكنولوجيات المتطورة 11
4) التركيز على النوعية 11
5) صيانة الرأسمال البشري 12
6) الاستثمار في الإنماء التربوي 12

IV. **المهمّة أمامنا** 13

I. التحديات التي يواجهها لبنان

التحديات التي يواجهها لبنان اليوم بعضُها فريد والبعض الآخر مشابه لما يواجه الدول النامية الأخرى، لقد خرج لبنان من محنة طويلة دمرت بنيته التحتية ومزّقت نسيجه الاجتماعي والسياسي، وعتقت مؤسساته المدنية، واستنزفت قاعدته المعرفية، وهددت ثقته بالقيم الإنسانية الأساسية. في الوقت ذاته، يصارع لبنان، كأي بلد نام، للحاق بموكب الاقتصاد العالمي، وليوازن بين متطلبات الخير العام الكثيرة والموارد المحدودة، ولينتقي أفضل الخيارات من أجل تنمية دائمة البقاء.

إذ نقارب عتبة القرن الحادي والعشرين ، أرى ستة تحديات أمام لبنان :

التحدي الأول : إعادة تعمير وتوسيع البنية التحتية لترسيخ القاعدة الضرورية للإنتاجية الاقتصادية، والتحرك، والاتصال داخلياً وخارجياً.

التحدي الثاني : خلق وصيانة محيط اقتصادي كلي لتأمين استقرار مالي ونقدي، ودفع النمو الاقتصادي من جديد، وخلق وظائف، وإعادة الثقة في القطاع الخاص.

التحدي الثالث : تنمية اقتصادية لزيادة الإنتاجية والعمالة، والحفاظ على التكامل والتنافس في المحيط الإقليمي الجديد، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

هذه التحديات الثلاثة هي السهلة - أما التحديات التالية فهي الأصعب :

التحدي الرابع : إعادة جمع مختلف فئات الشعب في مجتمع ديناميكي، إيجابي، ينبض بالحياة - مجتمع يشارك الثقة في الحاضر والأمل في المستقبل - مجتمع يحتضن أيماناً مشتركاً بالشمولية وبالقيم والحقوق الإنسانية الأساسية. صعوبة هذا التحدي ناجمة عن سنوات طويلة من الحرب والعداوة والانفصال وعدم الثقة.

التحدي الخامس: تنمية اجتماعية لتزويد الأفراد بالفرص اللازمة لتطوير إمكاناتهم وسد حاجاتهم الأساسية للمعرفة والغذاء والمسكن والصحة، ولمساهمتهم الفعلية النشطة في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة منها، وأخيراً للوصول إلى مستوى مقبولٍ من جودة العيش.

التحدي السادس والأخير: الحفاظ على البيئة. لقد أنعم الله على لبنان ببيئة طبيعية جميلة، غير أنه من المؤسف أن الضغوط على الأراضي من جرّاء التزايد السكاني والنزوح، بالإضافة إلى انعدام تطبيق تدابير ضبطية خلال سنوات الحرب، أدّت إلى تسارع مريع في معدل التردي البيئوي. فسوء التصرف بالنفايات والاستخدام غير المنظم للأراضي، وقطع الأشجار والتلوث الصناعي كلها عوامل تهدد سلامة الأرض والماء والهواء من

الوجهة البيولوجية. والتحدي الذي نواجهه اليوم هو وقف التردي البيئي بأسرع ما يمكن لإنقاذ أثمن ما يملك لبنان ولتوفير المال على الأمد الطويل لان كلفة إصلاح البيئة إذا كان الإصلاح ممكناً، تفوق بكثير كلفة اتخاذ الإجراءات الوقائية.

II. دور التربية في معالجة التحديات التي يواجهها لبنان

بعد عقود من الدراسات والخبرات العالمية ثبت بما لا يقبل الجدل أن التربية ضرورة جوهرية للتنمية الاقتصادية، والرفاهية البشرية، والتقدم المجتمعي، والحفاظ على البيئة. بالتربية يتمكن الأفراد والجماعات من استمداد لقمة العيش من البيئة، والمساهمة الفعّالة في المجتمع، ومواجهة التحديات، واستنباط حلول جديدة، والمساعدة في الإنماء الاقتصادي. سأركز ملاحظاتي حول ثلاثة عناوين : التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، وحفظ البيئة.

1- التنمية الاقتصادية

التربية تساهم في النمو الاقتصادي لكن التربية لا تكفي للنمو الاقتصادي. لأن النمو الاقتصادي مرهون بأن تجري الاستثمارات في الرأسمال البشري والمادي في بيئة تتصف بالاستقرار الاقتصادي الكلي، وبسوق عمل يعمل بانتظام، وبانفتاح على التجارة العالمية وانتقال التكنولوجيا.

تسهم التربية في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة إنتاجية الأفراد وذلك بوسيلة كسب المهارات والاتجاهات وتراكم المعرفة. هذه هي العبرة من النجاح الاقتصادي الهائل في بلدان شرقي آسيا، حيث ساهمت الاستثمارات في الستينات والسبعينات في التعليم الابتدائي والثانوي بوضع أساس متين بما لحق من النمو الاقتصادي المركز على التصدير، فإختبار كوريا الجنوبية مثلاً تثمير في الوقت المناسب في التعليم الابتدائي في الستينات مكنها من التجاوب مع التدابير الاقتصادية الكلية الضرورية لترويج التجارة وتوسع التوظيف في مجال السلع التي تتطلب الكثير من اليد العاملة.

ثم أن توسيع هذه الاستثمارات التربوية لتشمل التعليم الثانوي والجامعي لاحقاً مكن كوريا الجنوبية من التوسيع في الإنتاج والمتاجرة بالسلع التي تتطلب مستوى تكنولوجي أعلى.

بما ان أكثرية العمال في البلدان النامية يعملون في الزراعة المعيشية، أصبح أثر التربية الأساسية على الإنتاجية الزراعية مسألة هامة وموضوعاً استنفذ بحثاً كثيراً. وقد خلصت إحدى الدراسات، قام بها البنك الدولي بالاعتماد على ثمانية عشر تحليلاً في ثلاثة

عشر بلداً نامياً، إلى أن أربع سنوات على الأقل من التعليم الابتدائي أدّت إلى ارتفاع إنتاجية المزارع بنسبة 7،8 بالمئة في جميع البلدان وبنسبة 10 بالمئة في البلدان التي تشهد حركة تحديث ونمو. فكلما ازدادت المتطلبات على المزارعين للتكيف مع تقنيات متغيرة وأساليب تمويل وتسويق جديدة، كلما زاد نفع من كانت لديه المهارات الأساسية.

أما تأثير التربية لدى العمال الأجراء والذين يعملون على حسابهم فتكمن في نسبة زيادة إنتاجية خريجي المدارس الابتدائية وذلك من خلال قياس فوارق الأرباح المعدّلة. وقد ظهر ان كلاً من معدّلي العائد الفردي والاجتماعي من التربية مرتفع : ففي مقارنة تناولت عدداً من البلدان بلغت معدلات العائد الاجتماعي 27% بالنسبة للتعليم الابتدائي وبين 15 و 17% بالنسبة للتعليم الثانوي. بينما بلغت معدلات العائد الفردي بالنسبة لنفس فئتي التعليم 49% و 26% على التوالي. كما أن هذه المعدلات مرتفعة أيضاً بالمقارنة مع معدل العائد من الاستثمارات الرأسمالية والبالغ حوالي 10%، ثم ان التعليم الابتدائي والثانوي بالغ الأهمية في تعزيز إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يواجهون مزيداً من الحالات التي تتطلب اتخاذ القرارات من جهة، ومن جهة أخرى يحتفظون لأنفسهم بحصة أكبر من عوائد إنتاجيتهم الشخصية. وكما هو الحال بالنسبة للزراعة، فإن من شأن التربية تعزيز زيادة إنتاجية العمل وأصحاب العمل في ظروف تسارع عملية التغيير والإنماء.

إن ما شهدته السنوات الأخيرة من شمولية الاقتصاد العالمي وانخفاض الحواجز أمام التجارة العالمية، زادت أهمية التربية في التنمية الاقتصادية :

أولا : يعمل الآن منتجو السلع والخدمات القابلة للمتاجرة في سوق عالمي يتصف بمنافسة تتخطى حدود البلد الواحد. لذلك فإن قدرة هؤلاء المنتجين على مواجهة المنافسة هذه أصبحت مفتاحاً لتحسين الأوضاع المعيشية الوطنية في إطار اقتصاد عالمي متغيّر. فالتغيرات التكنولوجية السريعة وانفتاح الأنظمة الاقتصادية للمنافسة غيّرت أنماط الإنتاج. فالبلدان الصناعية التي تتنافس معها البلدان النامية تتحول تدريجياً من إنتاج جملي إلى أنظمة إنتاج تتصف بالتأدية العالية - مما يغير شروط النجاح الاقتصادي. ففي اقتصاد عالمي تنافسي كهذا يمكن للأفراد والمؤسسات والبلدان أن تربح المنافسة بإحدى وسيلتين : إما خفض الأجور أو تحسين الإنتاجية. وبالتالي فإن النجاح الاقتصادي يتطلب تركيزاً أكثر على عوامل كانت أقل أهمية في الإنتاج الجملي التقليدي. ومن هذه العوامل : الإنتاجية والنوعية والمرونة في الإنتاج. ومن هنا تبرز أهمية التربية الأساسية التي يحصل عليها العمال مما لها من تأثير على مدى تكيفهم مع سوق العمل المتغير.

ثانيا : في إطار التكنولوجيات الحديثة وأساليب الإنتاج الجديدة التي غيّرت الاقتصاد العالمي، أصبح مستقبل أي بلد في التنمية العالمية مرتبطاً، أكثر مما كان منذ أقل من جيل واحد، بقدرة البلد على اكتساب وبث وتطبيق المعرفة في مجال العمل في الحياة اليومية. فإنتاج الصناعات والخدمات ذات القيمة العالية لم يعد ينتقل بصورة طبيعية من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض بناء على أسعار اليد العاملة فحسب. فالمكان المفضل لهذه الصناعات والخدمات أصبح يعتمد على قدرة البلد على تأمين ضبط النوعية وإدارة أنظمة مرنة ترتكز على المعرفة، كل ذلك في ضوء التغيرات في السلع كالإلكترونيات الاستهلاكية والأساليب كالمعدات والتصاميم ووسائل التصنيع التي تعتمد برامج الكومبيوتر المتطورة. من هنا فإن هامش المنافسة يعتمد الآن على نوعية العمالة والإدارة بقدر ما يعتمد على الأجور المنخفضة، مما يؤكد أهمية المستوى العلمي للعمال وأصحاب العمل.

من ناحية أخرى، وفي الإطار الداخلي، تعزز التربية من فرص نجاح الاستثمارات في قطاعات التنمية الأخرى إذ تؤمّن المهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ المشاريع الإنمائية - وأهم من ذلك إدارة وصيانة هذه المشاريع. ودور التربية هذا ضرورة حتمية لنجاح برنامج إعادة التأهيل والأعمار وتنمية البنية التحتية - هذا البرنامج الطموح الذي أقدمت عليه الحكومة.
إلاّ ان الربط بين التربية والإنماء الاقتصادي ليس ربطاً أوتوماتيكياً، فبعض الدول مثل كوستاريكا وكوريا وزمبابوي، اعتبرت التربية، منذ زمن طويل، استثماراً منتجاً مثل الاستثمار في الرأسمال المادي ووظفت رساميل في العنصر البشري. وعندما دمجت ذلك بإدارة سليمة للاقتصاد الكلي، حصلت على مردود جيد لهذا الاستثمار. أما بعض البلدان الأخرى كالبرازيل وباكستان ونيجيريا قد وظفت موارد أقل في التربية وهي تدفع الآن غالياً فوتت فرص التنمية الشاملة فاستمر فقر مجموعات كبيرة من السكان.

2- دور التربية في التنمية الاجتماعية

ان التوظيف في التربية مهم أيضاً من أجل مكافحة الفقر والتباين الاجتماعي ومن أجل رفع مستوى المعيشة وجودة الحياة.

تستطيع التربية ان تؤدي قسطاً مهماً في مكافحة العوز والفقر وذلك بتأمين المهارات والمعارف والاتجاهات التي ترفع من إنتاجية الطبقة الفقيرة، لأنها تزيد محصول المزارعين وتفتح الفرص أمام التوظيف في القطاعات الاقتصادية النظامية وغير النظامية.

ان أوجه التباين الاقتصادي تقوى وتتوالد مع الزمن بسبب عدم تكافؤ السبل إلى التربية الأساسية وعدم تساوى مستويات الإنجاز التعلمي. لذا فان تعزيز التكافؤ في فرص التعلم الأساسي الفاعل يبدأ فوراً بتضييق الهوة بين الأقل والأكثر علماً داخل المجتمع الواحد. ثم ان التكافؤ في توفير التربية الأساسية بجعل السبيل إلى المزيد من التعلم أكثر تكافؤاً إذ يصبح بالإمكان عندها اختيار الأفراد لتلك الفرص على أساس الإنجاز التعلمي لا الانتساب العائلي أو الثراء.

ان خفض التباين في مجال التعلم له آثار مباشرة وأخرى طويلة الأمد. ومن هذه الآثار ما يرتبط بأهمية التربية بالنسبة للتقدم التقني وما له من قدرة على التأثير البالغ في الظروف الحياتية لكل إنسان، فكل بلد بحاجة إلى مواطنين قادرين على التعامل مع التكنولوجيا والعمل من خلالها. كما ان حيازة المعارف والقدرة على التفكير المنطقي هي اليوم أكثر من أي وقت معيار الفاعلية الفردية والوطنية. والواقع ان الحرمان من التربية الأساسية هو الحرمان من وسائل العيش الحديث. فإذا لم تتوافر لدى الناس المهارات اللازمة للمشاركة في عالم الفبائي تكنولوجي. فذا انعدمت لديهم المعارف الكفيلة بتحويل محيطهم، يبقون على هامش المجتمع، ويفقد المجتمع في نفس الوقت ما كان بإمكانهم تقديمه.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم التربية في خير الإنسان بطريقة أخرى. فلقد أظهرت الدراسات ان المحيط البيتي يلعب دوراً هاماً في تنمية مقدرات الطفل الفكرية. وهذا المحيط يشمل الإثارة الفكرية وتأمين العناية الصحية والغذاء. وكلها تتأثر بمستوى الاهلين التربوي. وثبت أيضاً أنه كلما ازداد المستوى التربوي للأهلين وخصوصاً للوالدة، كلما نقصت نسبة وفيات الأمهات خلال التوليد وكلما ارتفع مستوى صحة الطفل - وذلك بسبب الاستفادة من الخدمات الصحية والتحولات في السلوك الصحي البيتي - وهي نواحي تحض عليها وتعلمها التربية.

3- دور التربية في حماية البيئة

من أجل مكافحة تردي الوضع البيئوي، على الأفراد أن يعوا آثار أفعالهم على البيئة وأن يقبلوا مسؤوليتهم عنها. كما يحتاجون في الوقت ذاته إلى المعارف والمهارات التي تساعدهم على تغيير أنماط مسالكهم. والواقع ان التربية الملائمة تساعد في تعريف الأفراد بالكلفة الحقيقية للأضرار البيئية عليهم وعلى عائلاتهم وعلى المجتمع ككل. كما أنها تشجع على القبول بالأنظمة الضرورية لضبط الأفعال المضرّة بالبيئة وكذلك القبول بالإجراءات الرامية لتعزيز عملية الإنماء السليم من الوجهة البيئوية الايكولوجية.

III . المدلولات للتربية وأنظمة التدريب

إن السعي من أجل ان تلعب التربية دورا حتمياً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبنان، يحتم مدلولات خاصة في السياسات التربوية والاستراتيجيات والخيارات. أضع أمامكم ستة مدلولات :

(1تقوية التعلم الابتدائي والثانوي

ان الأساس الراسخ في التربية العامة والتي تشمل العلوم والرياضيات، ضروري لأربعة أسباب :

i-تؤمّن التربية العامة المعارف النظرية والادراكية التي تتطلبها الوظائف المتصفة بالمهارات والتي تزداد تعقيداً بسبب التطورات التكنولوجية.

ii-ان للبراعات العامة مكانة في قطاع الصناعة والخدمات الحديث ليس فقط من أجل الإنتاجية المباشرة وانما أيضاً من أجل مقدرة العامل على تعلم المهارات الجديدة خلال حياته المهنية.

iii-تشجع التربية العامة وبالأخص التربية الثانوية العمل الحرّ وتزيد من إنتاجيته.

iv-تؤمن التربية العامة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحتاجها الأفراد من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعّالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة، وفوق كل ذلك لمواصلة التعلم.

2- تشجيع التدريب على المهارات وفي المؤسسات :

بينما تؤمن التربية العامة الأساس والمرونة لحيازة المهارات المطلوبة في الوظائف الجديدة، هناك حاجة إلى نظام تدريبي لتعزيز نوعية وفعالية تطوير وتصنيع وصيانة الإنتاج. من هنا فان أفضل سبيل فعّال وكفء لتطوير المهارات في سوق العمل يكمن، نظرياً، في التدريب المهني المرتبط بمؤسسات العمل والمبني على تربية عامة سليمة. لهذا السبيل حسنات أربع :

i-يدرب أرباب العمل العمال بأسرع ما يمكن ويضعونهم بصورة أوتوماتيكية في وظائف تتطلب المهارات التي دربوا عليها.

ii-ان نفقات هذا النوع من التدريب أقل من نفقات التدريب السابق للتوظيف.

iii-لدى مؤسسات العمل الكبرى عادة التكنولوجيا والمهارة للتدريب على المهارات التقليدية والمتطورة حديثاً في آن معا. وحتى المؤسسات الصغيرة في الأرياف والمدن في القطاع الاقتصادي غير النظامي يمكنها أن تؤمن التدريب الضروري للوظائف الحالية في أساليب الإنتاج.

iv- تعمل المؤسسات من ضمن سوق العمل وبالتالي فعليها أن تكون متجاوبة مع متطلبات التكنولوجيا والأساليب الحديثة، مترجمة هذه إلى تعديلات في فحوى التدريب.

بالرغم من هذه الحسنات فإن حصر التدريب بمؤسسات العمل ليس عملياً. فمدى ونوعية التدريب في مؤسسات القطاع الخاص تحدهما طبيعة الاقتصاد ومستوى تطور هذه المؤسسات. وهذا النقص يفرض دوراً مستمراً للدولة في تأمين تدريب مهني ذي كمية ونوعية كافيتين. الا ان التدريب المهني الرسمي لسوء الحظ لايتحلى بسجل جيّد من الكفاءة والمرونة. وتحسين هذا السجل، حسب الخبرات الدولية، يتطلب ثلاثة عناصر :

i- تركيز ملائم. يجب أن يركّز التدريب الرسمي أو المدعوم أول ما يكون على المجالات حيث يوجد مردود اقتصادي جيّد وحيث يوجد نقص في العرض الخاص أو ضعف في مقدرة مؤسسات العمل على التدريب. مثال على ذلك ، ان التدريب على المهارات العليا ضروري للنمو في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية أو في الصناعات التي تواجه تطورات تكنولوجية سريعة. كما يمكن تبرير التدريب الرسمي السابق للتوظيف عندما تكون المقدرة التدريبية للقطاع الإنتاجي والخاص ضعيفة. أضف إلى ذلك ان إعادة تأهيل العمال لمواكبة التكنولوجيات ووسائل الإنتاج الحديثة يخفف من التنقل ويحسن امكانات المنافسة.

ii- تجاوب مع سوق العمل. يمكن ان يأخذ هذا التجاوب على مستوى مؤسسات التدريب شكل التخصص في حاجات أسواق المهارات المختلفة، وتقوية روابط المعلومات مع أرباب العمل. وعلى المستوى الوطني يمكن ترجمة التجاوب مع سوق العمل ببناء المقدرة على تحليل سوق العمالة، ورصد مردود التدريب وكلفته، وجمع المعلومات مع أرباب العمل لتحديد مدى الطلب للتدريب.

iii- استكمال استراتيجيات المساواة. إذ تركز الدولة على الإنتاجية والمنافسة يجب أن لا يغرب عن بالها ضرورة إدخال الطبقة الفقيرة في العملية الإنمائية. فثروة الفقراء الأساسية هي يدهم العاملة، وبالتالي فان تحسين هذه اليد هي تذكرة خروجهم من العوز. لذلك فان المزيج من التدريب التقليدي والتربية العامة والمدارس والمراكز المهنية في المناطق الفقيرة يمكن أن يكون مصدراً مهماً لتطوير مهارات المحرومين اقتصادياً.

3- تأمين المعارف والمهارات والتكنولوجيات المتطورة

بالإضافة إلى ضرورة تقوية التربية العامة والتدريب المهني يتوجب في الوقت ذاته العمل على تأمين الفرص للحصول على المعارف والمهارات المتطورة من أجل

إنماء الاقتصاد والاستفادة من التكنولوجية الحديثة. فالمقدرة التكنولوجية - أي القدرة على تقييم واختيار وتكييف واستخدام وتطوير التكنولوجيا - ستصبح مع الوقت مقرراً حتمياً للإمكانات التنافسية لأي بلد كان. لذا يجب تقوية المؤسسات العالية للتعليم والتدريب لتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات المتطورة والضرورية لوظائف القطاع العام والأعمال والصناعات والمهن الحرّة. ويتوقع من هذه المؤسسات ان تولّد معارف جديدة بواسطة الأبحاث وان تخدم كقنوات لكسب وتكييف وإيصال المعارف المولّدة في أماكن أخرى من العالم. والتحدّي الذي تواجهه هذه المؤسسات هو إدخال أنواع جديدة من برامج العلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلوماتية والإدارة في مناهجها وتقوية الروابط بينها وبين قطاعي الصناعة والزراعة.

4- التركيز على النوعية

ان ترجمة التربية إلى إنماء اقتصادي واجتماعي يعتمد على مدى تعلم الأفراد - على مدى استيعاب المعارف، والقدرات التحليلية، والمهارات والاتجاهات المفيدة. ولذا يجب التركيز ليس على الانتساب إلى المؤسسات التعليمية فحسب وأنما بالأحرى على نوعية محتوى وأساليب التربية - على اكتساب العلم وحصيلته.

ان إحدى نواحي النوعية التي تستوجب الانتباه هي ملاءمة المناهج. فمن الضروري ان ترتبط المناهج بالحاجات المباشرة للأفراد والمجتمع وسوق العمل. ولكن على ضوء دور التربية المتشعب والدقيق، من الخطر أن تأخذ ملاءمة المناهج مع المحيط المحلي والمباشر الأفضلية المطلقة على الملاءمة مع الأوضاع العامة ومع المستقبل الطويل الأمد الذي تحضّر التربية الفرد له.

5- صيانة الرأسمال البشري

لا يمكن للتربية التي تساهم في إنماء لبنان الاقتصادي والاجتماعي ان تكون بمثابة جرعة واحدة مهما كانت فعّالة وكفؤة وملائمة. ففي عالم متغير بسرعة كعالم الغد ستحصل حتماً تغيرات جذرية خلال حقبة حياة الفرد نتيجة عوامل وطنية وإقليمية وعالمية. فالتفكير بلبنان كبلد أعيد تعميره واستعاد دوره في الاقتصاد الإقليمي والتأمل بإمكانات الاقتصاد العالمي والتطورات التكنولوجية وتوسع حقل المعرفة - كل هذا يوحي لنا بأن عالم الغد سيتخطى كل تصوراتنا. فحتى يتمكن لبنان واللبنانيون من مواجهة مستقبل ديناميكي كهذا يطلب من التربية الحاضرة أن توفر أساساً صلباً لتربية وتدريب مستقبليين. وفي الوقت ذاته يجب ان تكون فرص التعلّم المستمر والتدريب على المهارات مدى الحياة جزءاً لا يتجزأ من النظام التربوي الوطني. والاّ فان الرأسمال البشري الذي يجري أعداده اليوم سيستنفذ ويعتق بعد سنوات قليلة مما سيحرم المجتمع والاقتصاد من أهم الركائز.

6- الاستثمار في الإنماء التربوي

ان دور التربية في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يجعل الاستثمار في التربية حكمة اقتصادية وضرورة سياسية. فالتوظيف في التربية ليس رفاهية أو حسنة وأنما هو حماية للاستثمارات الأخرى وضرورة للإنماء الطويل الأمد.

الا ان لبنان ككل البلدان الأخرى يواجه متطلبات كثيرة من موارده المالية. فضرورات إعادة التأهيل والأعمار تحدّ من إمكانات توسيع الأنفاق العام والخاص على التربية. الا انه بدون استثمار كاف في الإنسان لن يتمكن لبنان من مواجهة تحديات النمو الاقتصادي والاستقرار والمنافسة الإقليمية والعالمية.

لكن الاستثمار في التربية يحتاج إلى صبر طويل وارتباط سياسي طويل المدى لأن مرحلة البلوغ في الإنماء التربوي طويلة، كما يعلمنا مثل صيني قديم منذ القرن الخامس قبل الميلاد :

"إذا أردت أن تخطط لسنة أزرع حبة
وإذا أردت أن تخطط لعشر سنوات أزرع شجرة
وإذا أردت أن تخطط لمئة سنة علّم الناس.
فعندما تزرع حبة تحصد مرة واحدة
أما عندما تعلم الناس فتحصد مئة مرة "

IV. المهمّة أمامنا

مختصر ما قلت ان أهمية دور التربية الحتمي في إنماء لبنان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تدعو إلى استراتيجيات تقوية التعليم الابتدائي والثانوي، وتشجيع التدريب على المهارات وفي المؤسسات وتأمين المعارف والمهارات والتكنولوجيات المتطورة والتركيز على النوعية وصيانة الرأسمال البشري، والاستثمار في الإنماء التربوي. الا ان لبنان كما قلت يواجه، ككل البلدان الأخرى، محدوديات مالية ومؤسساتية. لذلك فإن أمل الإنماء التربوي يكمن في مقدرة صانعي السياسات على انتقاء الخيارات القطاعية والوطنية الاستراتيجية وفي مقدرة المخططين التربويين على ترجمة هذه الخيارات إلى إجراءات كفؤة وفعّالة.

بلدان كثيرة، كلبنان بدأوا مسيرة الألف ميل في الإنماء التربوي لتقوية تأدية التربية في التنمية الوطنية. وكل الخبرة العالمية تدلّ إلى أن هذه المسيرة شائكة ومتعددة الجوانب، وإلى أن الإصلاح التربوي ليس عملية تقنية بحتة بل أن لها أبعاداً اجتماعية-اقتصادية-سياسية. فداخل النظام التربوي شبكة دقيقة من المؤسسات المترابطة أفقياً

وعموديا، بحيث أن أي قرار أساسي يتعلق بأي منها، له مضاعفات في النظام التربوي ككل. أما خارج القطاع فالتربية شغل كل إنسان وكل مواطن تقريبا يشعر انه كفؤ ليعطي رأياً فيها. لذلك فإن صنع القرار التربوي يتضمن توازناً بين مطالب متناقضة، وحصولاً على دعم، أو على الأقل تقبّل، من مختلف قطاعات الشعب التي لها مصلحة في التربية.

وإذ تقدمون على عملية الإصلاح التربوي دعوني أشارككم العبر من الخبرة العالمية في حالات مماثلة الخصها بخمس عبر :

أولا - تطوير السياسات التربوية يجب أن يرتكز على أساس متين من المعارف متمركزة حول ثلاثة أبعاد : أ) تشخيص القطاع بذاته بناء على البيانات والدراسات والخبرات والمعرفة العالمية. ب) تحليل محيط التربية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الحاضر وتوقعات المستقبل. ج) تقييم مواقف الفئات التي لها مصلحة بالتربية، ومنطقها وأدوارها في التغيير التربوي، وكذلك تقييم العمليات التي يمكن من خلالها إنجاز التوازنات.

ثانيا - قبل اتخاذ القرار، يجب صياغة مختلف الخيارات الأساسية الممكنة. هذه هي الخطوة السهلة. ما هو أصعب هو تطوير سيناريوات حول كل خيار لتمديد المتطلبات والعواقب. بعد ذلك يمكن تحليل وتقويم كل سيناريو ليس فقط بناء على جدارة الخيار التربوية وانما أيضاً بناء على مرغوبيته (من قبل الفئات المتعددة) والقدرة على تمويله ومعقولية تنفيذه استناداً على مقدرة المؤسسات، وأخيرا بناء على درجة قدرته على الاستمرارية فترة زمنية كافية لإعطاء النتائج المرجوة.

ثالثا - كم يجب أن تكون درجة جذرية وشمولية الخيار الأساسي؟ ان الأسلوب التدريجي - خطوة خطوة - ليس بالضرورة متفوقاً على الأسلوب الاستراتيجي الشامل. لا شك ان الأسلوب الشامل قد لا يكتب له النجاح حيث مقدرة البلد على التنفيذ ضعيفة وحيث لا يوجد طلب واضح للسياسة التربوية المتوخاة. كما ان السبيل التدريجي يفسح المجال أمام الاختبار والتعديل ولا يستلزم متطلبات سياسية ومؤسساتية عالية. أما من الناحية الأخرى، فإن هذا السبيل قد يقود إلى حلول سريعة من نوع الإسعافات الأولية وإلى استثمارات غير كافية من حيث الرأسمال السياسي والموارد الأخرى الضرورية لإطلاق الإصلاح بنجاح. فالتجارب الناجحة عالمياً أظهرت أنه من الحكمة في حل المعضلات على مستوى القطاع ككل في إطار المتطلبات الاقتصادية والسياسية ان تكون المرحلة الأولى تدريجية يليها توجه استراتيجي شامل. أما توقيت وسرعة الانتقال من مرحلة إلى أخرى فتعتمدان على درجة تقبل الإصلاح والقدرة الوطنية على التنفيذ.

رابعا - بغض النظر عما إذا كان الإصلاح تدريجياً أو شاملاً، فإن الامتحان الحقيقي يحصل عند التخطيط والتنفيذ. أثبتت التجربة قيمة ثلاثة عناصر في هذا المجال :

(i التخطيط الكلي لمعالجة المسائل الوطنية وتوفير خريطة تصميمية شاملة، يجب ان يرافقه تخطيط تفصيلي على مستوى المشروع والجغرافيا.

(ii تعبئة الدعم السياسي والشعب يجب التخطيط لها والسعي إليها باكراً، كما يفترض تأمين مشاركة المستفيدين من الإصلاح خلال مراحل التخطيط والتنفيذ.

(iii يجب أن يكون التخطيط مرناً للإفساح أمام التعديلات خلال التنفيذ.

خامسا وأخيراً - ان دخول السياسة التربوية حيز التطبيق ليس نهاية العملية وأنما بداية مرحلة جديدة. كل إصلاح تربوي يجب تقويمه من خلال تأثيره وذلك بطريقة منتظمة وبالتفصيل بواسطة وسيلة مبنية في الإطار الإصلاحي بالذات. وهذا التقويم يحاول الإجابة على السؤال فيما إذا كان الإصلاح ينجز ما يتوخى منه وقت إقراره. فبينما يحب إعادة النظر بصورةٍ دائمة في وسائل التنفيذ، يجب إفساح المجال أمام السياسات التربوية بالذات لتصل مرحلة النضوج قبل الحكم على جدارتها. حتى عند ذلك يجب الا تفسر الصعوبات في التنفيذ خطأ كأنها فجوات في السياسة التربوية بالذات. وحتى عندما يظهر التقويم ان الإصلاحات التربوية جرى تنفيذها بنجاح ، يجب الاستمرار في التيقظ من قبل صانعي القرار والمخططين لرصد ما يجب تطويره في ضوء المتغيرات السريعة المتوقعة في المجتمع المعاصر وبسبب ارتباط التربية بمحيطها. أخيراً إذا ثبت ان السياسة التربوية المعينة غير فعّالة لا يجوز تركها تحتضر بينما تولد سياسات جديدة إلى جانبها. من الأفضل بالأحرى بدء حلقة جديدةٍ من التصميم والصياغة والتنفيذ بشكل نظامي ومحدد.

هذا المؤتمر خطوةٌ جرئية يشكر القيمون عليه ومناسبة ثمينة للتأمل والتباحث مع المجتمع العالمي. وكما يفترض، لقد حللتم المسائل ووضعتم الحلول وها أنتم الآن تريدون الاستفادة من الخبرات العالمية.